الفصل الثالث

دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور

أسفرت أزمة دارفور عن العديد من التداعيات على الصعيد الإقليمى، فلقد تدخل بالأزمة العديد من الأطراف الإقليمية المجاورة للسودان – تشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى ومصر وإريتريا، وغير المجاورة (نيجيريا) – والتى كان لكل دولة من هذه الدول اتجاهاتها وأسلوبها فى التعامل مع الأزمة، كما أن لكل دولة حساباتها أيضا[1]، غير أنه لا يمكن فهم سلوكها إلا بإدراك مصالحها وحجم المخاطر المحتملة الذى يمكن أن تتعرض له من تطور الأزمة[2]، وذلك لسببين:

أولا: تخوف هذه الدول من انتقال الأزمة إليها.

ثانيا: التخوف من خلق أزمات مشابهة بها.

ومن ثم فإنه تتعدد الأسباب التى جعلت العديد من الأطراف تأخذ موقفا من التدخل الغربى فى الأزمة، ولذلك فقد سعت تلك الدول لاحتواء الأزمة ومعالجتها عبر مؤسساتها الإقليمية[3].

وعلى الرغم من تعدد دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور مثل (منظمة المؤتمر الإسلامى، وتجمع دول الساحل والصحراء ...إلخ)، فإن المبحث سوف يركز على أهم المنظمات الإقليمية التى كان للولايات المتحدة والقوى الأوربية تأثيرا فى معالجتها للأزمة.

---

(١) د.عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٥٧ .

(٢) خالد حنفى على، «دور دول الجوار تجاه أزمة دارفور»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٦٢.

(٣) «أزمة دارفور»، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، العدد ٢٩، ٢٠٠٤م –٢٠٠٥م:
http://www.mesj.com/29-30.html

المبحث الأول

دور الاتحاد الإفريقى

لقد شكلت تجربة الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور اختبارا بالغ الأهمية على مدى قدرة هذه المنظمة على التعامل بفاعلية مع الصراعات الإفريقية، لاسيما وأنها كانت الأزمة الأكبر والأخطر من نوعها التى يتدخل فيها الاتحاد الإفريقى، عقب استكمال عملية تطوير وتحديث مؤسساته وهياكله، بعدما كان قد جرى التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى، بما انطوى عليه ذلك من تحولات هيكلية فى مهام وظائف وأدوار هذه المنظمة ومؤسساتها، مما أضفى بالتالى على دور الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور أهمية استثنائية تتجاوز الإطار الضيق لهذه الأزمة، وتكسبها أبعادا أوسع وأكثر أهمية، باعتبارها ميدان الاختبار التجريبى الأول لأجهزة الاتحاد الإفريقى[1].

ولهذا نبعت سياسة الاتحاد الإفريقى فى معالجة الأزمة من دافعين أساسيين: الأول، هو الخوف من تكرار ما حدث فى رواندا من عمليات إبادة جماعية، خاصة وأن ميليشيات «الجنجويد» تتخذ الأسلوب نفسه فى التعامل مع القبائل غير العربية، والثانى، هو أن مشكلة دارفور شكلت اختبارا لمصداقية الاتحاد الإفريقى فى التعامل مع الصراعات الإفريقية، لاسيما فى ظل الأفكار الطموحة التى تنادى بإيجاد سياسة أمنية دفاعية موحدة

---

(١) انظر:

– د. أحمد إبراهيم، «الاتحاد الإفريقى وأبعاد الفشل فى أزمة دارفور»، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المجلد السابع، العدد ٢٤، ٢٠٠٧م، القاهرة، ص ٨١، ٨٣.

– عبد المنعم منصور، دور مجلس السلم والأمن الإفريقى فى تسوية النزاعات المسلحة.. دراسة حالة لأزمة دارفور، منتدى القانون الدولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٧٣–١٧٦.

– The Situation In The Darfur Region Of The Sudan, African –Union
.http://www.africa-union.org/darfur/homedar.htm

– لمزيد من المعلومات حول الاتحاد الإفريقى، انظر الموقع الرسمى:
-http://www.africa-union.org/arabic/menu%201_r1_c1.gif

للاتحاد، خاصة عقب التطورات الجذرية التى طرأت على مفاهيم وآليات التعامل الإفريقى مع الصراعات الدائرة فى إفريقيا[1].

وبشكل عام يمكن التفريق بين دورين رئيسيين للاتحاد الإفريقى، الأول هو دوره فى مفاوضات السلام، والثانى هو تشكيله لبعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٧٦٩) بتشكيل قوة الأمم المختلطة[2]، وإن كان يتضح الدعمان المالى والفنى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى تجاه الاتحاد الإفريقى فى كل من المحورين السابق ذكرهما، وهذا يتضح فيما يلى:

أولا: دور الاتحاد الإفريقى فى مفاوضات السلام:

كانت أول مبادرة من الاتحاد الإفريقى لتسوية النزاع، هى المشاركة فى مفاوضات الحل السلمى التى جرت فى مدينة «أبشى» عام ٢٠٠٣م تحت الوساطة التشادية، وبرغم الفشل فى تحقيق تقدم ملموس فى تسوية النزاع، فإن الحكومة التشادية قدمت الدعوة مرة أخرى لأطراف النزاع للتفاوض فى «نجامينا»، وجرت هذه المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى، حيث وافقت أطراف النزاع على منحه دورا رئيسيا فى هذه المفاوضات، والتى توجت بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، الذى نص على قيام الاتحاد الإفريقى بإنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

---

(١) لقد نجحت الدول الإفريقية فى التغلب على الاختلالات الهيكلية التى كانت تواجه تعاملها مع قضايا الصراع، وعدم الاستقرار، حيث تضمنت آليات عمل الاتحاد الإفريقى فى تسوية الصراعات عددا من التطورات المهمة، وأبرزه إقرار حق الاتحاد فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وذلك فى حالات: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، واشتمل الاتحاد أيضا على إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية، وتتمثل فى مجلس السلم والأمن، ويتولى تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد فى مجالات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بما فى ذلك المساعى الحميدة والوساطة، والتوفيق والمصالحة، والتحكيم، وعمليات دعم السلام، والتدخل، وعمليات بناء السلام وغير ذلك، وهو ما يعتبر بمثابة تطور جذرى فى التعامل الإفريقى مع قضايا الأمن والسلم فى القارة الإفريقية، انظر: – أحمد إبراهيم محمود، «دور الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٤٢٦–٤٢٨.

The African Union (AU) , Protocol Relating to the Establishment of the Peace and– ,Security Council of the African Union " , Duran , 9th July , 2002

(٢) إكرام محمد صالح حامد، «مجلس السلم والأمن الإفريقى.. التكوين والأدوار»، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالمى للدراسات الإفريقية، العدد ٤ نوفمبر، الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص ٤٦– ٤٩.

وكانت مشاركة الاتحاد الإفريقى فى هذه المحادثات عنصر تهدئة مهم لأطراف الأزمة، وبالذات وفد الحكومة السودانية؛ إذ كان الوفد الحكومى يرفض وجود مراقبين دوليين فى المحادثات، وبالذات الولايات المتحدة وفرنسا، وكان ذلك سببا فى امتناع الوفد الحكومى السودانى عن حضور الجلسة الافتتاحية للمحادثات، وطلب بدلا من ذلك بأن تقتصر رعاية المحادثات على تشاد بمساعدة الاتحاد الإفريقى بدون تدخل خارجى، مستندا فى ذلك إلى أن إبقاء المحادثات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة الذى يعطى المنظمات الإقليمية الحق فى معالجة النزاعات الداخلية باعتبارها أكثر دراية بواقعها، معبرا عن القلق الشديد من الوجود الأوربى والأمريكى الكثيف فى محيط المحادثات[1].

وقد شارك الاتحاد الإفريقى فى رعاية هذا الاتفاق مع باقى الأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية[2]، وفى ضوء اتفاق «نجامينا»، اجتمع مجلس السلم والأمن الإفريقى لبحث آلية إنشاء تلك اللجنة، حيث تم التوصل إلى توقيع «اتفاق سوما» بين الأطراف الموقعة على «اتفاق نجامينا» والاتحاد الإفريقى، وتم بموجب هذا الاتفاق اعتماد نشر مراقبين من الاتحاد فى دارفور، ومنح لجنة وقف إطلاق النار التفويض التام فى مراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، ورفع تقارير لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى حول أى خروقات للاتفاقية[3].

ولقد تبلور موقف الاتحاد الإفريقى من أزمة دارفور بوضوح خلال القمة الإفريقية فى السابع من يوليو ٢٠٠٤م، والتى كان لقضية دارفور النصيب الأكبر من اهتمامها، وتم خلالها تشكيل لجنة مصغرة برئاسة رئيس القمة آنذاك – رئيس نيجيريا– وعضوية رؤساء كل من السودان، والسنغال، وجنوب إفريقيا، والكونغو برازافيل، وتشاد، وكان الاتجاه العام فى القمة يركز على مسألة إرسال قوة للحماية فى دارفور، ومن أبرز القرارات التى صدرت عن القمة الإفريقية بشأن أزمة دارفور، حيث وافقت القمة على نشر حوالى ٣٠٠

(١) مفاوضات إنجمينا مهددة بالانهيار، جريدة الشرق الأوسط، ٣ إبريل ٢٠٠٤م.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

– أحمد إبراهيم محمود، «دور الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٤٣٠–٤٣١

– عبد الوهاب الصاوى، «الاتحاد الإفريقى ودارفور»، مجلة آفاق سياسية، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد الثانى، سبتمبر الخرطوم، ٢٠٠٤م، ص ٧٣–٧٩.

(٣) يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ١٨٦–١٨٨.

جندى إفريقى لحماية الـ ٦٠ مراقبا للهدنة فى دارفور، إلا أن مهام هذه القوة أثارت قدرا من الجدل بين حكومة السودان، والاتحاد الإفريقى[١].

ويمكن القول إن القرارات التى صدرت عن هذه القمة بشأن دارفور قد شكلت نقلة نوعية فى مجال التسوية السلمية؛ إذ أصبحت المفاوضات تجرى برعاية الاتحاد الإفريقى[٢].

وفى أعقاب ذلك، جرت عدة جولات أخرى من المفاوضات التى دعى إليها الاتحاد الإفريقى فى «أبوجا» من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وفى هذا السياق تولت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى دعم الاتحاد الإفريقى فى رعايته لمفاوضات أبوجا بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة فى دارفور فقدما له المساعدات الفنية واللوجستية[٣].

---

(١) من أبرز القرارات الإعراب عن الاهتمام الجاد بالوضع المتصاعد فى إقليم دارفور، ولاسيما الأزمة الإنسانية والتقارير المستمرة بشأن وقوع انتهاكات حقوق الإنسان، بما فى ذلك الهجمات التى يتعرض لها المدنيون على أيدى ميليشيات الجنجويد، وغيرها من الجماعات المسلحة غير النظامية يجب التنويه إلى أنه على الرغم من خطورة الحالة الإنسانية فى دارفور، فإن من غير الممكن وصف ما يجرى فى الإقليم بأنه «إبادة جماعية»، وتنوه الجمعية العامة للاتحاد بأن الأزمة يجب أن تعالج بأقصى درجة من السرعة لتفادى أى تصعيد إضافى.

- الترحيب بالإجراءات التى اتخذتها الحكومة السودانية لحماية المدنيين، وتسهيل عمل الوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، كما ترحب بالتزام حكومة السودان بنوع السلاح وتحييد ميليشيات الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة غير النظامية.
- التأكيد على أن الاتحاد الإفريقى يجب أن يستمر فى قيادة الجهود الرامية للتعامل مع أزمة دارفور، ودعوة المجتمع الدولى للاستمرار فى دعم ومساندة هذه الجهود.
- الترحيب بإنشاء مفوضية لوقف إطلاق النار فى الفاشر فى التاسع من يونيه ٢٠٠٤م، والانتشار الجزئى لمراقبى الاتحاد الإفريقى فى إقليم دارفور.
- زيادة عدد مراقبى الاتحاد الإفريقى إلى ما لا يقل عن ٨٠ فردا، بالإضافة إلى الإسراع بنشر قوة الحماية على الفور، وترحب الجمعية العامة للاتحاد الإفريقى باستعداد حكومة السودان للتعاون مع قوة الحماية التابعة للاتحاد الإفريقى، الموافقة على ضرورة بقاء قوات المتمردين التى جرى الاتفاق عليها، بالإضافة إلى ضرورة نزع سلاح الميليشيات وجميع الجماعات الخارجة عن القانون من جانب حكومة السودان، تحت مراقبة بعثة الاتحاد الإفريقى.
- التأكيد على مركزية الحل السياسى، وضرورة استمرار الحوار السياسى فى ١٥ يوليو ٢٠٠٤م فى مقر الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا، بهدف التوصل إلى اتفاق سياسى، ولمزيد من التفاصيل انظر:

The African Union (AU) , Decision On Darfour , General Assembly /AU/Dec.54 (III)– Assembly of The African Union , Third Ordinary Session , 6–8 July , 004, Addis Ababa , Ethiopia, P.1–2

(٢) هانى رسلان، «أزمة دارفور وجهود التسوية.....»، مرجع سابق، ص ١٠، ١١.

(٣) أ.د. إجلال رأفت «أزمة دارفور بين الجوانب الخارجية»، مرجع سابق، ص١٠٣.

وفى ٢٥ إبريل ٢٠٠٦م قدم الاتحاد الإفريقى مشـروع اتفاق سلام شامل تتضمن المجالات الثلاثة محل الخلاف وهى الأمن، وتقاسـم السـلطة، والتشارك فى الثروة. وفى الوقت الذى بادرت فيه الحركات المسلحة برفض وثيقة المشروع، سارعت الحكومة إلى الإعلان بأن الوثيقة تمثل أساسا جيدا للتفاوض، ودفع هذا الخلاف الاتحاد الإفريقى إلى التهديد برفع المفاوضات لأجل غير مسـمى فى حال رفض الأطراف مقترحة لاتفاق السـلام، كما هدد بفرض عقوبات على الطرف الذى لن يوقع على الوثيقة.

وظهرت فى هذه الأثناء محاولة أمريكية للتقريب بين وجهات النظر، حيث تم إدخال بعض التعديلات على وثيقة الاتحاد الإفريقى، لاسيما فيما يتعلق بالتفاصيل الخاصة بنزع سلاح «الجنجويد»، وفى ٥ مايو ٢٠٠٦م تم توقيع اتفاق السلام فى العاصمة النيجيرية «أبوجا» بين «د. مجذوب الخليفة» رئيس وفد الحكومة السودانية، و«مينى أركو مناوى»[١]، إلا أن كلا من «عبد الواحد نور» وفصيله التابع لحركة تحرير السودان، و«خليل إبراهيم» زعيم حركة العدل والمساواة رفضا التوقيع على الاتفاق إلا بعد إدخال تعديلات أساسية أخرى عليه تلبى مطالبهم؛. أما حركة العدل والمساواة فقد رأت أن برتوكولات اقتسام السلطة والثروة لا تعالج بشكل واف الأسباب الأساسية التى أدت إلى اندلاع الصراع فى عام ٢٠٠٣م».

ثانيا: تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور:

فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤م، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقى فى السودان AMIS، على أن يستمر عملها لمدة عام قابلة للتجديد،

(١) وبالنظر إلى مضمون الاتفاق يتضح أنه بالرغم مما به من أوجه قوة، فإن هناك بعض أوجه الضعف التى شابته، «فالمؤيدون له يرون أنه يلبى معظم مطالب الأطراف المشاركة، سواء الحكومة أو حركات التمرد، فالحركات المسلحة حصلت على مكاسب كبيرة منه، فقبل الاتفاق اتضح جليا عدم قدرتها على السيطرة التامة على عاصمة أية ولاية فى إقليم دارفور، وإنما تمكنت فقط من السيطرة على عدد قليل من المدن، ومن ثم فإن ما حصلت عليه من خلال الاتفاق يمثل مكسبا لها، أما الحكومة السودانية فقد مثل الاتفاق صفقة مناسبة لها، حيث كانت تواجه ضغوطا كبيرة من المجتمع الدولى، وبالتالى جاء هذا الاتفاق ليوفر لها مخرجا مناسبا لإنهاء الصراع بأقل الخسائر، أما الرافضون فيرون أن أوجه القصور تتمثل بشكل أساسى فى افتقار الاتفاق لآليات وضمانات كافية لتنفيذ نزع سلاح «الجنجويد»، والعودة الآمنة للاجئين، لاسيما وأنه ترك مسألة نزع السلاح للأطراف الموقعة على الاتفاق بنفسها، وهى مهمة تتولاها عادة قوات حفظ السلام» انظر :
– هانى رسلان "اتفاق أبوجا للسلام...."، مرجع سابق، ص ١٦، ١٩.

وتتولى مهام مراقبة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، والمساعدة فى عملية بناء الثقة بين الأطراف، وتوفير بيئة آمنة لتوصيل مواد الإغاثة الإنسانية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولى كان ينتظر من بعثة الاتحاد الإفريقى القيام بدور كبير فى وقف انتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة الأمن فى دارفور، ومن ثم فإن قرار الاعتماد على مراقبين، وجنود حفظ السلام التابعين للاتحاد الإفريقى لاقى دعما واسعا – فى بداية الأمر– من مختلف الأطراف الدولية، فمن الناحية الرسمية رأت الولايات المتحدة والدول الأوربية أن هذا الحل سيجنبهم المخاطرة بقواتهم المسلحة فى إفريقيا مرة أخرى.

كذلك فإن قادة الدول الإفريقية اعتبروا أن قيام الاتحاد الإفريقى بتولى مسئولية إعادة السلم والأمن فى دارفور فرصة مهمة لإنشاء آلية عسكرية – سياسية تستطيع التعامل مع الصراعات المستقبلية فى القارة، أما الحكومة السودانية فقد رأت فى القوات الإفريقية بديلا جيدا لتجنب تطبيق عقوبات دولية، أو تدخلات عسكرية من قبل الولايات المتحدة، أو أوربا تحت مظلة قوات دولية.

بيد أن بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور واجهت تحديات من جانب طرفى النزاع؛ فالحكومة السودانية رفضت مرارا زيادة أعداد البعثة أو توسيع صلاحياتها، فضلا عن مماطلتها فى تجديد عملها، أما قادة حركات التمرد فشككوا فى فاعلية هذه القوات، وفى قدرتها على حماية اللاجئين. كما أثارت مسألة الصلاحيات المخولة للبعثة فى نزع سلاح المتمردين خلافات واسعة؛ فالرئيس النيجيرى كان قد اقترح قيام الحكومة السودانية بنزع سلاح «الجنجويد»، بينما يتولى الاتحاد الإفريقى نزع سلاح المتمردين، بيد أن الخرطوم رفضت هذا المقترح، وأصرت على أنها قادرة على نزع سلاح «الجنجويد» وحركات التمرد معا[2].

ومع تصاعد الصراع، برزت منذ أوائل عام ٢٠٠٥م فكرة تحويل بعثة الاتحاد الإفريقى إلى عملية حفظ سلام حقيقية، وتمثل الهدف من ذلك فى زيادة قدرة بعثة الاتحاد الإفريقى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– عبد الوهاب الصاوى، «الاتحاد الإفريقى ودارفور»، مرجع سابق، ص ٧٦.

– عبد المنعم منصور الحر «دور الاتحاد الإفريقى تجاه أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص١٧٤.

– قرار مجلس السلم والأمن الإفريقى فى دورته ١٧، أديس أبابا، إثيوبيا، موقع الاتحاد الإفريقى، أكتوبر ٢٠٠٤م: http://www.africa-union.org

(٢) د. أحمد إبراهيم، «الاتحاد الإفريقى وأبعاد الفشل فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٣.

علـى مواجهة تطورات الصـراع، ولكن واجهت قوات البعثة معوقات أمنية ولوجسـتية، وظهرت مؤشرات على وجود مشكلات فساد ونقص كفاءة بهذه القوات، فضلا عن عجزها عـن توفير الأمن والإغاثة الإنسـانية للمتضررين، كل هذا أدى إلى تزايد الشـكوك الدولية بشأن قدرة قوات الاتحاد الإفريقى على أداء مهامها[1].

وفيما يلى بيان الجهود الأمريكية والأوربية فى دعم الاتحاد الإفريقى:

أولا: منح الاتحاد الأوربى ١٢ مليون يورو للمساعدة فى تمويل بعثة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقى فى دارفور، وأوفد خبراء عسكريين إلى مقر الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا، كما قدمت الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وسائل نقل لجنود الاتحاد الإفريقى.

وتجدر الإشارة إلى أن ممثل الاتحاد الأوربى الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا فى زيارته الخرطوم عام ٢٠٠٤م، أعلن أن الاتحاد الأوربى قام بتمويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور (غرب السودان) بمبلغ ١٠٠ مليون يورو، وذلك لدفع جهود الاتحاد الإفريقى فى إقليم دارفور[2].

ثانيا: قيام الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المالى للاتحاد الإفريقى تجاه قوات حفظ السلام، حيث صرح الجنرال فوستو أوكونكو قائد قوات حفظ السلام فى الاتحاد الإفريقى عام ٢٠٠٥م بأن قوات حفظ السلام العاملة فى الاتحاد تحتاج إلى٣٠٠ مليون دولار سنويا، وأن هذا المبلغ ليس متوافرا، مشيرا إلى أن الدول المانحة هى التى يقع عليها عبء التمويل[3].

وتجدر الإشارة إلى أن كوفى عنان قد انتقد دور الاتحاد الإفريقى وبعثته لحفظ السلام فى الإقليم، ووصف عنان الاتحاد الإفريقى بأنه لم يكن يملك قدرات تؤهله لحفظ السلام

(١) د. عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٩٢– ١٩٣.

(٢) سولانا فى الخرطوم اليوم والاتحاد الأوربى يعلن استعداده تمويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور بمائة مليـون يورو، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٤م العدد ٩٤٦١:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=261934

(٣) قوات حفظ السلام بدارفور تحتاج٣٠٠ مليون دولار سنويا، جريدة الأهرام، ١٢–١٢–٢٠٠٥م، العدد ٤٣٤٧٠.
http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/12/ARAB8.HTM

فى إقليم دارفور[1] ومع استمرار الضغوط الدولية، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقى– أثناء انعقاد اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية فى ١٠ مارس ٢٠٠٦م – نقل ولاية القوات الإفريقية فى دارفور إلى الأمم المتحدة[2].

أما بالنسبة لموقف الاتحاد الإفريقى من قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير فيتضح من خلال الاجتماع الطارئ الذى دعا له السودان على مستوى مجلس السلم والأمن التابع له، والذى انعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢١م، وتضمن بيانه الختامى عددا من القرارات، منها الطلب إلى مجلس الأمن تعليق تحرك المحكمة الجنائية اتساقا مع المادة ١٦ من نظام روما المنشئ للمحكمة، ودعوة مفوضية الاتحاد الإفريقى لتشكيل فريق عمل مستقل لتقديم توصياته حول قضايا المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، وإنشاء لجان المصالحة بمشاركة الاتحاد الإفريقى، وتضمن البيان كذلك التأكيد على أن تحرك المدعى العام من شأنه تقويض جهود حل مشكلة دارفور وجهود السلام فى السودان، وفى اجتماعه رقم «١٥١» الذى انعقد يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨م بنيويورك على هامش اجتماعات الدورة «٦٣» للجمعية العامة للأمم المتحدة أكد مجلس السلم والأمن الإفريقى على أنه لا بديل لتطبيق المادة «١٦» من نظام روما الأساسى المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتأجيل إجراءات المحكمة لمدة عام قابلة للتجديد، كما أكد المجلس فى بيانه الختامى على قرار قمة شرم الشيخ المنعقدة فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٨م بعدم إساءة استخدام مبدأ العدالة الدولية.

كما أصدر كل من الاتحاد الإفريقى والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى بيانا مشتركا على هامش اجتماعات الدورة رقم «٦٣» للجمعية العامة للأمم المتحدة أكدوا فيه على أهمية ضمان احترام سيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه، كما رحب البيان بتشكيل اللجنة الوزارية الخاصة بالمبادرة العربية حول دارفور، وقرار منظمة المؤتمر الإسلامى القاضى بدعم هذه الجهود، كما أعربوا عن دعم جهود الاتحاد الإفريقى الهادفة لتطبيق المادة «١٦» من نظام روما الأساسى[3].

(١) د.عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٩٢–١٩٣.

(٢) انظر : البيان الصحفى لمجلس السلم والأمن الإفريقى حول البعثة المشتركة للمبعوثين الخاصين للاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة إلى السودان ١٣ مارس ٢٠٠٧م، أديس أبابا، على موقع الاتحاد الإفريقى:
http://www.africa-union.org

– صحيفة إيلاف، الخرطوم، ٢٠٠٨/٢/١٨م.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن مواقف الدول الإفريقية مرتبكة بشأن قرار المحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما أن الرؤساء=

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى جان بينغ أعلن أن مذكرة التوقيف التى أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السودانى عمر البشير (تهدد السلام فى السودان)[1]، وتضمن البيان الختامى الصادر عن القمة الدورية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد التى عقدت بمدينة سرت (الجماهيرية الليبية) فى (يوليو) ٢٠٠٩م تعبير المشاركين عن أسفهم لتجاهل مجلس الأمن لطلب الاتحاد الإفريقى بشأن تأجيل الإجراءات التى اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتوقيف الرئيس السودانى عمر البشير، وقرر الزعماء أنه فى ضوء ذلك لن تتعاون الدول الإفريقية الأعضاء فى تنفيذ المادة ٩٨ من ميثاق روما المنشئ للمحكمة، والخاصة بتوقيف الشخصيات السياسية فى إفريقيا، كما أعرب الزعماء الأفارقة عن احتفاظهم بحقهم فى اتخاذ أية إجراءات أو قرارات تعتبرها ضرورية لحفظ كرامة واستقلال وسيادة القارة الإفريقية، وهو القرار الذى لاقى ردود فعل غاضبة من جانب الكثير من المنظمات الإنسانية الغربية، وكذا حركات التمرد فى إقليم دارفور، الأمر الذى اقتضى إصدار رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى بيان رد على الانتقادات التى وجهت إلى هذا القرار، وعلى الرغم من الموقف الجماعى الرسمى للدول الإفريقية على صعيد منظمة الاتحاد الإفريقى برزت على السطح بوادر انشقاق وخلاف بشأن تعارض التزامات الدول الموقعة على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية بميثاق المحكمة والتزامها بقرار الاتحاد الإفريقى[2].

=الأفارقة يخافون من ملاقاة المصير نفسه ،حيث تتشارك النظم الافريقية مع النظم العربية والإسلامية فى رفض الموافقة على قرار توقيف الرئيس السودانى، فعلى الرغم من ميراث التوترات والخلافات بين السودان والكثير من دول الجوار،فإن قرار المحكمة الجنائية وحد موقف تلك الدول تجاه السودان،خشية أن تكون تلك الدول هى القربان التالى لسيف المحكمة، انظر:

– د.محمد عاشور، المحكمة الجنائية الدولية والسودان، مرجع سابق، ص ٧٣.

– متابعة ردود الأفعال على اتهام البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية، موقع سودان أون لاين،٩ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.sudaneseonline.com/cgi bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=151&msg=125247

(١) د.محمد عاشور،«المحكمة الجنائية الدولية والسودان»، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن بتسوانا أعلنت أن القرار الصادر عن الاتحاد الإفريقى لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث وأن الدول الإفريقية وقعت حرجا من الدولة المضيفة ليبيا، التى بذل رئيسها جهده لتمرير القرار بالتوافق العام لا التصويت، وأن دولة بتسوانا الموقعة على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية ستلتزم بقرار المحكمة بتوقيف الرئيس السودانى عمر البشير حالة نزوله بأراضيها. انظر:=

خلاصة القول إنه بالرغم من الجهود الحثيثة التى قام بها الاتحاد الإفريقى فإن قدراته وفاعليته لم ترق لمستوى التوقعات التى ولدها الفكر الجديد الذى عكسه البيان التأسيسى للاتحاد الإفريقى، غير أنه لا يمكن إسناد القصور إلى عوامل الضعف الداخلية فى الاتحاد الإفريقى أو منهجيته أو قدراته وحدها، بل يعود ذلك فى جزء منه إلى الطبيعة المعقدة للمشكلة، والتى أخذت تزداد مع مرور الوقت[1].

❑❑❑

= د.محمد عاشور، «المحكمة الجنائية الدولية والسودان.. جدل السياسة والقانون»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٢٨ خريف ٢٠١٠م.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_28_125-134%20mhamad%20.ashour.pdf

(١) انظر:
- «أزمة دارفور..التداعيات والحلول»، جريدة الشروق السودانية:
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&i

obeikan.com